Dirasat: Shari'a and Law Sciences, Volume 54, No. 1, 2027, 13729

Deanship of Scientific Research

The Role of Zakat in Supporting Monetary and Financial Stability

Shadi Khalifeh ALahmad**, Elham Mahmoud Othman Alazzam

Department of Economics and Islamic Banking, Faculty of Al-Sharee'a and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan

Received: 25/11/2025
Revised: 28/12/2025
Accepted: 11/3/2026
Publish online: 15/4/2026

* *Corresponding author:*
shadi.h@yu.edu.jo

Citation: ALahmad, S. khalifeh, & Alazzam, E. M. O. (2026). The Role of Zakat in Supporting Monetary and Financial Stability. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 13729. https://doi.org/10.35516/Law.2026.13729

© 2027 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to demonstrate the role of *zakat* in supporting financial and monetary stability, stimulating economic activity in order to achieve economic growth, and improving individuals' living standards by increasing their share of the gross national product.

Methods: The study was conducted by tracing and analyzing the role of *zakat* in combating poverty and unemployment, addressing inflation, and correcting monetary and financial instability in the economy. It also examined the extent to which *zakat* contributes to stimulating economic activity, its monetary role in controlling the volume of money supply in the economy, and its fiscal role in increasing the level of gross domestic product by controlling effective aggregate demand.

Results: The study found that the *zakat* mechanism can be used as a tool within both fiscal and monetary policies to achieve monetary and financial stability and to increase economic growth and national income without negative side effects. This could help the economy address economic disturbances such as stagflation and eliminate the conflict of objectives that occurs within capitalist economic systems.

Conclusions: The study concluded that zakat plays an effective role in maintaining monetary stability and achieving economic growth. It recommended developing an effective mechanism to adapt conventional economic systems to the implementation of zakat, in order to overcome persistent economic instability and to replace interest rates, which are considered inhibitors of economic growth and a major driver of ongoing economic fluctuations, with zakat.

Keywords: Zakat, financial stability, monetary stability.

دور الزكاة في دعم الاستقرار النقدي والمالي

شادي خليفه الأحمد*، إلهام محمود العزام

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان دور الزكاة في دعم الاستقرار المالي والنقدي، وتحفيز النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، من خلال رفع نصيبهم من الناتج القومي الإجمالي.

المنهجية: تمت من خلال تتبع وتحليل دور الزكاة في محاربة الفقر والبطالة، ومعالجة التضخم، وتصحيح حالة عدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد. ومدى مساهمتها بتحريك عجلة الحركة الاقتصادية، والدور النقدي في التحكم في حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، والدور المالي من خلال رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالسيطرة على الطلب الكلي الفعال.

النتائج: توصلت الدراسة إلى: امكانية استخدام آلية الزكاة كأداة في السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وزيادة النمو الاقتصادي والدخل القومي من غير آثار جانبية. مما يساعد الاقتصاد على معالجة الاضطرابات الاقتصادية، مثل: الركود التضخمي، والقضاء على التضارب، والتعارض في الأهداف الذي يحدث في الاقتصاد الرأسمالي

الخلاصة: وخلصت الدراسة إلى أن الزكاة لها دوراً فاعلاً في ضبط الاستقرار النقدي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بإيجاد الآلية الفعالة لتطويع الاقتصاد الوضعي لتطبيق فريضة الزكاة للخروج من حالة الاضطراب المستمر، وإحلال الزكاة مكان سعر الفائدة التي تعد من مثبطات النمو الاقتصادي، ومحرك رئيسي للتقلبات الاقتصادية المستمرة.

الكلمات الدالة : الزكاة، استقرار مالي، استقرار نقدي.

المقدمة

يهدف الاقتصاد الوضعي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية لإلقاء الضوء على المشكلة الاقتصادية وتفادي حدوثها قدر الإمكان، وجاء مفهوم الاقتصاد الإسلامي كعلم ليتناول الظواهر الاقتصادية وتحليل أثر التعاليم الشرعية على الناحية الاقتصادية بهدف الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الرفاهية الاقتصادية في ظل التكافل الاجتماعي، كما يسعى إلى حشد كل الامكانيات المتاحة والتي تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية لدعم النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي بشكل عام، والاستقرار المالي، والنقدي بشكل خاص.

وتعد الزكاة من أكثر وأهم الأدوات الاقتصادية فعالية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في ظل الإخفاقات الاقتصادية التي تعاني منها غالبية الأنظمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي والاشتراكي، مثل: حالات التضخم والركود وانتشار البطالة والفقر، حيث تعد الزكاة إحدى أكثر أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية على حدٍ سواء في تحقيق الازدهار والاستقرار والرفاه الاقتصادي، وذلك من خلال إحلال آلية الزكاة مكان سعر الفائدة التي تعد إحدى أهم الأسباب المثبطة لعمليات الاستثمار والنمو الاقتصادي والمسببة للدورات التجارية، فالزكاة تعمل على نمو الاقتصاد الحقيقي، وليس الاقتصاد الرمزي الذي يقوم على الفائدة الربوية .

مشكلة الدراسة واسئلتها

للزكاة أثر كبير على هيكل الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال دورها في محاربة الفقر والبطالة، ومعالجة التضخم، وتصحيح حالة عدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد، فقد جاءت هذ الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي: ما دور الزكاة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد؟ ويندرج تحتها عدة أسئلة فرعية:

- ما دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما الآلية المتبعة لتفعيل دور الزكاة في النشاط الاقتصادي؟
- ما الدور النقدي و المالي للزكاة في تحقيق الموائمة بين السياستين المالية والنقدية ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان دور الزكاة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الإسلامي.
- تقصي دور الاقتصاد الإسلامي بما يمتلك من أدوات لمعالجة المشكلة الاقتصادية وتحقق الاستقرار الاقتصادي.
- إبراز دور فريضة الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي.
- بيان دور الزكاة المالي والنقدي في تحقيق التوازن الاقتصادي ورفع مستوى الرفاة في المجتمع من خلال الموائمة بين السياستين المالية والنقدية.

أهمية الدراسة:

لموضوع الدراسة أهمية بالغة في إبراز دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وأن التوجه نحو تطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التوازن الاقتصادي من أجل النهوض بالمستوى المعيشي للفرد، وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع بأكمله.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الإسهام في تطوير فهم لدور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، إذ تساعد صناع السياسات والمختصين في البنوك والمؤسسات المالية على تصميم أدوات فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، باستخدام الزكاة كأداة استراتيجية، بالإضافة إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال إبراز كيف يمكن للزكاة أن تحد من البطالة، وتخفف من معضلة الفقر ، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمجتمع.

أما بما يتعلق بمعالجة الفجوة البحثية حاولت الدراسة في معالجة النقص في الدراسات العملية التي تربط بين الزكاة والسياسات النقدية والمالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، مما يسهم في تقديم رؤية عملية لتفعيل الزكاة، مما يجعل الدراسة مفيدة ليس فقط من الناحية الأكاديمية، بل أيضًا من الناحية التطبيقية لصناع القرار والمستثمرين في الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة

اشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أثر الزكاة على المؤشرات الاقتصادية، وكيف ساهمت الزكاة في حل العديد من الاختلالات، مثل: التضخم، والبطالة، والفقر، ونستعرض غيظا من فيض:

- في دراسة بعنوان: أثر الزكاة في بعض المتغيرات التنموية، بينت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والزكاة بمختلف أبعادها الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية، وبيان أهمية آلية الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، وأثره على التنمية من ناحية الاستهلاك والاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن للزكاة دوراً مهماً في ارتفاع الطلب الاستهلاكي لمستحقيها الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار.(الكبيسي،2017).

- وفي دراسة بعنوان: دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي – دراسة حالة مؤسسة الزكاة في الأردن والسودان وماليزيا-، هدفت إلى التعرف إلى دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة تحليلية لنماذج من المساهمة الاقتصادية للزكاة في اقتصاديات بعض الدول خلال الفترة 2003-2018، حيث توصلت الدراسة إلى أن للزكاة دورا مهمًا في تحفيز الاقتصاد وتحقيق الاستقرار عن طريق عمليتي التحصيل والتوزيع تقديما أو تأخيرا نقداً أو عيناً حسب الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد. (طيار والسعيداني ،2022).
- واشارت دراسة بعنوان: دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية، إلى ضرورة التعرف إلى مشكلة التضخم، وأسبابه، وأنواعه، وأثاره، وما هو دور الزكاة في محاربته والتخفيف من حدته، وهدفت إلى إلقاء الضوء على الدور التوزيعي للزكاة من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي، ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من خلال توفير التدفقات النقدية وضبط الطلب الكلي، من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل للموارد، وتوصلت الدراسة أن للزكاة دوراً فاعلاً في توزيع المال بطريقة عادلة وفق الأولويات والحاجات، وأنها تعمل على مزج العناصر الإنتاجية بكفاءة، وتعتبر أداة فاعلة لعلاج الاكتناز وتوجيه المدخرات إلى الاستثمارات (القرعان والحكيم،2015).
- تناولت دراسة بعنوان: الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (الطلب الكلي/ دراسة تحليلية اقتصادية رياضية)، أن الزكاة تعد من الموارد المهمة لمالية الدولة الإسلامية، ووسيلة مهمة للقضاء على الفقر، وتخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع، فهي تضمن انسياباً منتظماً من الأموال كل عام في مصارف محددة شرعاً. وأن لها دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد نتيجة لثلاث عوامل أساسية ومترابطة، وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، وبذلك تتفق الزكاة مع مبادئ الاقتصاد العالمية. أبرزت الدراسة أن الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على المؤشرات الاقتصادية من خلال بيان أثر الزكاة في كافة جوانب العرض الكلي، وتوصل الباحثان إلى أن الزكاة أداة اقتصادية فعالة ذات تأثير على المتغيرات الكلية الاقتصادية ويكون أثرها على الاقتصاد تراكمي، حيث تعتبر أحد عناصر الحقن في الاقتصاد الإسلامي وذلك بمنع التسرب من خلال محاربة الاكتناز، مما يجعل تأثيرها إيجابياً على عرض الموارد البشرية والرأسمالية. وأوصى الباحثان بالعمل على الترويج لإعادة إحياء فريضة الزكاة، وأن تكون الزكاة إلزامية التحصيل، وليست طوعية من خلال القوانين والأنظمة. (السعد والروابدة،2021).
- أشارت دراسة بعنوان: "نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة "دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، إلى أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك والادخار والاستثمار)، وحاولت إيجاد صيغة رياضية تجمّع من خلالها قيم الزكاة الكلية في الاقتصاد على اختلاف أنصبتها ونسبها، ومن ثم بناء دوال رياضية لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار ومن ثم نمذجتها رياضيا ليصل إلى تحديد قيم الدخل الوطني بمعادلات سلوكية تلعب فيه الزكاة الدور الرئيس، وتتبع التوازنات الاقتصادية في كل من سوقي السلع والخدمات والنقود وسوق العمل بعد إدخال متغير الزكاة، ومقارنة النموذج النهائي بنموذج التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الوضعي. ليظهر الأثر الفعلي للزكاة في اقتصاد قائم على المشاركة وتفعيل أداة الزكاة؛ لتسهم في دفع سرعة دوران النقود، بملاحقة الاكتناز وإعادة التوزيع العادل للثروات فينشط الاستهلاك والطلب الكلي الفعال، ومن ثم التوسع في الاستثمار المؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي من أهمها راس المال البشري. ومن ثمّ تطرق لمشاكل (التضخم والركود والبطالة) وكيف تعمل الزكاة كأداة مالية ونقدية في معالجتها. (عبدلاوي،2011).
- تناولت دراسة بعنوان(Zakat as a Fiscal Policy Tool in the Perspective of Islamic Economics) الزكاة بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، حيث أوضحت أن الزكاة تسهم في إعادة توزيع الدخل، وتحفيز الطلب الكلي، بما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. كما بينت الدراسة أن دمج الزكاة ضمن الإطار المؤسسي للسياسة المالية يعزز كفاءة الإنفاق العام ويحد من الاختلالات الاجتماعية، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة التفاعل بين الزكاة وأدوات السياسة النقدية مثل عرض النقود أو أسعار الفائدة، ما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة لبحث هذا الأثر بصورة أعمق(Judijanto et al., 2025).

تتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي في تأكيد الدور الكلي للزكاة في دعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن البحث الحالي يسعى إلى توسيع هذا الإطار من خلال تحليل أثر الزكاة ليس فقط كأداة مالية، بل كآلية ذات تأثير غير مباشر على السياسة النقدية، وذلك من خلال قنوات الدخل، والطلب الكلي، والتفضيل النقدي، بما يسهم في تقديم إطار تحليلي أشمل ملائم لحالة الاقتصاد.

إضافة الدراسة

تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم تحليل متكامل يوضح العلاقة بين الزكاة والاستقرار المالي والنقدي، من خلال ربط فريضة الزكاة بأدوات السياستين المالية والنقدية ضمن إطار الاقتصاد الكلي، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الشامل، وتتميز الدراسة بتجاوزها الطرح النظري التقليدي، من خلال تسليط الضوء على الآليات العملية لتفعيل دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، بما يعزز البعد التطبيقي للبحث مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت في الغالب على الجوانب الفقهية أو الوصفية.

كما وتقدم الدراسة مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين المالي والنقدي، وذلك عبر بناء إطار متكامل يبيّن كيفية مساهمة الزكاة في تحقيق المواءمة بين السياسات المالية والنقدية، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، وفي هذا السياق، تعتمد الدراسة على مؤشرات كمية ونوعية لقياس أثر الزكاة، من خلال توظيف التحليل الرياضي والبياني، بما يتيح تقديم أدلة علمية أكثر دقة وموضوعية حول أثر الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ويعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وتتجلى خصوصية هذه الدراسة أيضًا في تناولها للزكاة بوصفها أداة توازن مزدوجة يمكن توظيفها في السياستين المالية والنقدية في آنٍ واحد، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل: التوازن والاستقرار والنمو الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل القومي، ومعالجة مشكلتي البطالة والتضخم، فضلًا عن الإسهام في الخروج من معضلة الركود التضخمي والدورات الاقتصادية التي تعاني منها النظم الاقتصادية الرأسمالية. كما تبرز الدراسة قدرة الزكاة على الحد من تعارض الأهداف الاقتصادية الذي يواجهه الاقتصاد الوضعي، ولا سيما صعوبة تحقيق العمالة الكاملة بالتزامن مع استقرار المستوى العام للأسعار، نتيجة الآثار الجانبية السلبية للأدوات الاقتصادية التقليدية.

لإطار النظري:

الزكاة لغة تعني النماء والزيادة والبركة وتعني أيضاً الطهارة (مجمع اللغة العربية، 1960). وتعرف اصطلاحاً أنها: مقدار مخصوص (مقدار الواجب) من مالٍ مخصوص (أوعية الزكاة) لفئاتٍ مخصوصة (مصارف الزكاة) بشروط مخصوصةٍ للمكلف والمال (القرضاوي،2016).

ومن المعروف إن الزكاة فريضة مالية، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام يكفر جاحدها، تفرض على كل مسلم، وتجب في الأموال النامية أو القابلة للنماء إذا بلغت نصابا وحال عليها الحول، وشرعت من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لقوله- صلى الله عليه وسلم- لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: "فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم" (رواه البخاري). وتعد الزكاة إحدى أهم أدوات السياسة النقدية والمالية وأقواها في إحداث النمو والاستقرار الاقتصادي.

أولاً: الزكاة والاستقرار النقدي:

تعَرف السياسة النقدية أنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تتبعها الحكومة متمثلة بالبنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، وتنظيم الائتمان والسيولة اللازمة للاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية (غربي، 2018).

وعرفها عفر بأنها: "الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة الإسلامية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد؛ لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية"(عفر،1980)، ومن خلال هذا يتبين أن السياسة النقدية في الإسلام ذات أهداف أشمل وأعم، فهي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية إلى جانب تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويمكن القول إن هناك تشابه بين الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي مع الأهداف الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي مع اختلاف في بعض الأدوات وأبرز هذه الأهداف هي:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (معالجة التضخم).
- تحقيق التشغيل الكامل لكل عناصر الانتاج مع التركيز على البطالة.
- توازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون موجباً لصالح الاقتصاد.
- بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يهدف أيضا إلى تحقيق رفاهية أفضل من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتوزيع أمثل للدخل للموارد على جميع أفراد المجتمع (غربي، 2018).

وأما بما يتعلق بالأدوات التي يتم اللجوء إليها لتحقيق الاستقرار النقدي، فإن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تستخدم ذات الأدوات النوعية والكمية المستخدمة في الاقتصاد الوضعي - باستثناء تلك الأدوات التي تتعامل بسعر الفائدة - للتحكم في العرض النقدي، ومن هذه الأدوات: معدل الاحتياطي الاجباري، وعمليات السوق المفتوحة التي تقضي ببيع وشراء الصكوك الإسلامية، مثل صكوك المرابحة والمضاربة، ويمكن استخدام عائد المرابحة بزيادته في حالة التضخم وتخفيضه في حالة الركود، بالإضافة إلى إمكانية التحكم في نسبة الأرباح الموزعة كبديل عن سعر إعادة الخصم. (الأفندي، 2018).

ومن أبرز وأهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي هي استخدام آلية الزكاة كأداة لها تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية مثل تأثيرها على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والتنمية، ويظهر تأثير آلية الزكاة بشكل واضح على المتغيرات النقدية المتمثلة بالطلب على النقود(MD) وعرض النقود(MS)

اللذان يشكلان أساس الاستقرار النقدي من خلال تأثيرهما علىLM Curve فيكون مجال تأثيرها على السوق النقدية (سعيداني، 2022).

ويمثل منحنى (LM: Liquidity Preference-Money Supply) جميع توليفات الدخل ومعدلات الفائدة التي يكون عندها سوق النقود في حالة توازن، أي يتساوى فيها الطلب على النقود مع العرض النقدي الحقيقي، وهو ذو ميل موجب؛ لأن زيادة الدخل تزيد الطلب على النقود، مما يرفع معدل الفائدة لتحقيق التوازن، ويُستخدم مع منحنى IS (الادخار-الاستثمار) في نموذج هيكس-هانسن لتحليل التوازن العام في الاقتصاد على المدى القصير(Hicks, 1937).

وأما بما يتعلق بأثر الزكاة على منحنى LM من خلال السياسة النقدية، فإن تفعيلها يسهم في التأثير على توازن سوق النقود، ومن ثمّ على منحنى LM، من خلال زيادة الدخول الحقيقية للفئات المستحقة، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على النقود لأغراض المعاملات، الأمر الذي ينعكس على سوق النقود بزيادة الطلب النقدي عند كل مستوى من مستويات الدخل، وفي حال ثبات العرض النقدي الحقيقي، فإن هذا الأثر ينقل منحنى LM إلى اليمين، بما يعكس مستوى أعلى من الدخل التوازني عند معدل فائدة أقل أو ثابت، وهو ما يعزز الاستقرار النقدي ويدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي (Chapra, 2000).

كما تؤدي الزكاة دورًا مهمًا في تحسين كفاءة تطبيق السياسة النقدية، إذ تعمل على إعادة توزيع السيولة داخل الاقتصاد بدل بقائها مجمدة في الأصول غير المنتجة، مما يقلل من دوافع الاكتناز ويعزز دوران النقود، ويُسهم هذا الأثر في الحد من الاختلالات النقدية، ويقلل من الضغوط التضخمية الناجمة عن التوسع النقدي غير المغطى، الأمر الذي يجعل الزكاة أداة مكملة للسياسة النقدية في تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي (Kahf, 1999).

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الزكاة أداة نقدية غير تقليدية ضمن الإطار الإسلامي، تسهم في تحقيق التوازن في سوق النقود دون اللجوء إلى أدوات سعر الفائدة المحظورة شرعًا، وهو ما يمنح الاقتصاد الإسلامي ميزة نسبية في تنسيق أهداف السياسة النقدية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مقارنة بالاقتصاد الوضعي الذي يعاني من تعارض بين استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة (Ahmed, 2004).

إن الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي مختلف عنه في الاقتصاد الوضعي، فالنقود تطلب في الاقتصاد الوضعي لأغراض محددة وهي المعاملات والاحتياط والمضاربة، لكن الأمر مختلف من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، فالإسلام يقر الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط، ويحرم الطلب عليها بدافع المضاربة؛ لأنه يحرم التوظيف المالي من خلال تحريم الربا (الفائدة)، فالمسلم إما أن يكون مالك للمشروع؛ وفي هذه الحالة يجمع بين ملكية رأس المال والعمل، أو أن يكون شريك في المشروع؛ إما برأس المال أو العمل، ويكون بذلك أيضا شريك بالمخاطرة.

يُعدّ الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي انعكاسًا للسلوك الاقتصادي للأفراد في ظل منظومة خالية من سعر الفائدة الربوية، حيث يقوم النشاط الاقتصادي على أساس الاستثمار الحقيقي في الأنشطة الإنتاجية، ويأتي التمويل بوصفه أداة تابعة له وليس غاية مستقلة. وفي هذا الإطار، يتحدد الطلب على النقود أساسًا بمستوى الدخل(Y) ، حيث تقوم بينهما علاقة طردية مباشرة، إذ يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة الحاجة إلى النقود لأغراض المعاملات والاستثمار.

وفي المقابل، تقوم علاقة عكسية بين الطلب على النقود وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها، والتي لا تُقاس في الاقتصاد الإسلامي بسعر فائدة ثابت، وإنما بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار الحقيقي. فكلما ارتفع العائد الاستثماري المتوقع من توظيف النقود في مشاريع قائمة على المشاركة في الربح والمخاطرة، انخفض التفضيل النقدي، لأن الاحتفاظ بالنقود في صورة اكتناز يؤدي إلى تفويت فرص تحقيق عوائد مشروعة، وهو ما ينسجم مع مبدأ "الغُنم بالغُرم" في الاقتصاد الإسلامي (الوادي، 2009)، وانطلاقًا من ذلك، يمكن التعبير عن الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي من خلال الدالة التالية:

$$MD = f(y, r^e) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$\text{MD} = \text{L}^1\text{Y} + L^{2r^e} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث يمثل MD الطلب على النقود، وY مستوى الدخل، و r^e معدل العائد المتوقع على الاستثمار(Expected rate of return on investment) في الأنشطة الاقتصادية المشروعة، والذي يعكس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ويُقصد بالعائد المتوقع هنا العائد المرتبط بالأداء الاقتصادي المتوقع للمشروعات الإنتاجية، وليس الربح المحاسبي المحقق فعليًا، إذ إن الربح يُعدّ مفهومًا محاسبيًا عامًا لا يصلح لتفسير السلوك التوقعي في الطلب على النقود.

وبناءً على هذا التحديد، لا يُعدّ عائد المرابحة متغيرًا مناسبًا لإدراجه ضمن محددات الطلب على النقود لأغراض الاستثمار، لكون المرابحة صيغة تمويلية قائمة على عقد بيع آجل بعائد ثابت ومحدد مسبقًا، ولا تمثل نشاطًا استثماريًا إنتاجيًا بذاته، كما أن عائدها لا يعكس كفاءة المشروع أو إنتاجيته الفعلية؛ وعليه، فإن عائد المرابحة يؤثر أساسًا في قرار اختيار أداة التمويل، ولا يُعدّ محددًا مباشرًا للطلب الاستثماري على النقود ذاته،

الذي يتشكل تبعًا للعائد المتوقع على الاستثمار الحقيقي بغض النظر عن الصيغة التمويلية المستخدمة(Juhro et al., 2025).

وفيما يتعلق بالمعروض النقدي، فإنه يتحدد من قبل البنك المركزي الذي يعد في قمة هرم السلطة النقدية في الدولة، فيتم الإصدار النقدي زيادة أو نقصاناً، وذلك بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي، فهو يعتمد على القاعدة النقدية(Monetary Base) في الدولة التي تشمل اجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، فكل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة في العرض النقدي بمقدار المضاعف(multiplier)(متولي، 19-85).

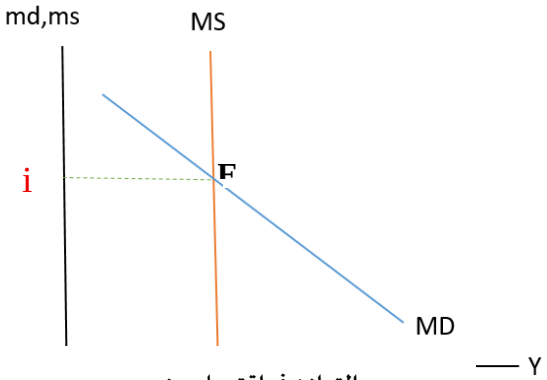
$MS = \frac{ms}{-}$ دالة العرض النقدي .....

وعند التوازن يجب أن يتساوى الطلب على النقود مع العرض النقدي(كينز، 2010).

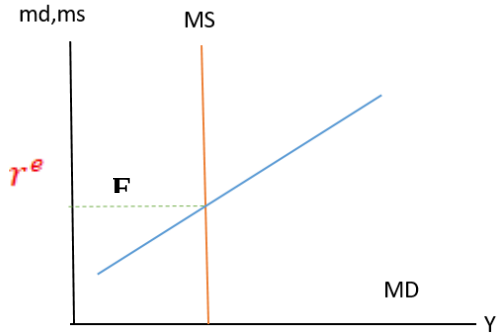
$$MD = MS$$

$$L^1Y + L_2r^e = \frac{ms}{-}$$

بيانياً نوضح الطلب على النقود والعرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

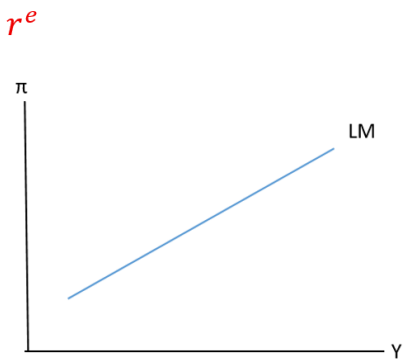


التوازن في اقتصاد وضعي



التوازن في اقتصاد إسلامي

حيث تمثل i سعر الفائدة في اقتصاد وضعي و r^e معدل العائد على الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي



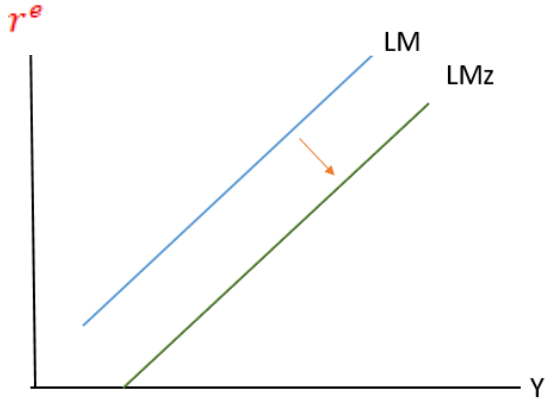
ويُعزز استخدام نموذج المضاعف المالي الفرضية القائلة بأن الزكاة، من خلال إعادة توجيه الدخل نحو الفئات الأكثر إنفاقًا، تؤدي إلى تعظيم الأثر التوسعي للإنفاق في الاقتصاد. فكلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة، اتسعت قدرة السياسة المالية القائمة على الزكاة في التأثير على الناتج القومي، وهو ما يجعلها أداة فعالة ضمن إطار السياسة المالية الكلية، لا سيما في الاقتصادات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار، والنمو مع الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية.

هنا تتجلى البُعد القيمي للاقتصاد الإسلامي في إرسائه قواعد الاستقرار النقدي من خلال النهي عن الكنز والحث على الإنفاق والاستثمار، لقوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ثم لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ (التوبة، آية 34)، إذ يؤدي الاكتناز إلى إخراج المال من دائرة النشاط الاقتصادي وحرمان المجتمع من عوائد توظيفه الإنتاجي، ومن هذا المنطلق جاءت فريضة الزكاة بوصفها آلية شرعية لمواجهة ظاهرة الاكتناز، حيث تُفرض على الأموال النامية أو القابلة للنماء متى توافرت شروطها الشرعية، بما يدفعها نحو التداول والاستثمار، ويرتبط أثر الزكاة في الطلب على النقود بأثرها غير المباشر في الاستثمار، إذ تؤدي إلى تقليص الحوافز للاحتفاظ بالنقود المعطلة، مما يدفع أصحاب الأموال إلى توظيفها تجنبًا للتكلفة الضمنية للاكتناز (الكفراوي، 2005). وقد أكدت دراسات تطبيقية حديثة أن الزكاة تؤثر بصورة معنوية في سلوك الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي، من خلال تعديل تفضيلات الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود وتوظيفها في الإنفاق أو الاستثمار، وهو ما يعزز دوران السيولة، ويسهم في تحقيق قدر من الاستقرار النقدي (Masrifah & Safitri, 2021).

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الزكاة بوصفها أداة ذات أثر توازني تلقائي تسهم في الحد من التقلبات الاقتصادية، لما لها من تأثير في التفضيل النقدي، وفي حجم النقود السائلة المحتفظ بها، وكذلك في إدارة السيولة النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي (مشعل، 2001)، غير أن توظيف الزكاة ضمن إطار السياسة النقدية - في حالات الكساد أو الرواج - في هذا البحث لا يقوم على اعتبار آليات تحصيلها وتوزيعها – مثل تعجيل الزكاة أو اختلاف صيغ دفعها نقدًا أو عينًا – أصولًا تشريعية ثابتة، وإنما يُنظر إليها باعتبارها وسائل تنفيذية اجتهادية ظرفية، يُستأنس بها لأغراض التحليل الاقتصادي المشروط وفي ضوء تقدير المصلحة العامة، دون افتراض تحويلها إلى أدوات دائمة للسياسة النقدية، بمعنى ابراز لدور الزكاة في إحداث عملية دوران حقيقي للأموال؛ مما جعلها من أهم أدوات التصحيح الاقتصادي التي تمكن الدولة من استخدامها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية لمعالجة الاضطرابات الركودية أو التضخمية، فالسياسة النقدية تستهدف سوق النقد عن طريق أدواتها من أجل إحلال استقرار نقدي للوصول إلى توازن اقتصادي.

يوضح التحليل البياني لآلية الزكاة وأثرها على منحنى LM في الاقتصاد الإسلامي، حيث يظهر أثر الزكاة على منحنى LM حيث ينتقل إلى اليمين بعد تفعيل دور الزكاة الذي أدى إلى زيادة دخل الفئة المستحقة للزكاة، وبما أن الدخل من أهم محددات التفضيل النقدي في اقتصاد اسلامي، لذلك يرتفع الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط لمستحقي الزكاة، ويرتفع الطلب على النقود لأغراض المرابحة لدافعي الزكاة حتى لا تتأكل أموالهم بسبب ضريبة الزكاة، فينتقل المنحنى محققاً نمواً في الدخل وانتعاش اقتصادي، وهذا بالتأكيد يعتمد على مرونة التحصيل الزكوي، أي مدى استجابة حصيلة الزكاة للتغير في الدخل، وطرائق توزيعه، ومدى كفاءة أجهزة الدولة في تحصيل الزكاة .

ويظهر الرسم البياني السابق أثر الزكاة على منحنى LMفي الاقتصاد الإسلامي، حيث يمثل منحنى LM العلاقة بين الدخل (Y) والعائد على الاستثمار (r^e) ، عند حالة توازن سوق النقود خلال فترة زمنية معينة (i)، أي عندما يساوي الطلب على النقود المعروض النقدي نسبة الى مستوى الأسعار (MS/P)،حيث يوضح المنحنى أن مستوى الدخل (Y) مرتبط بمستوى عائد استثمار(r^e) يحافظ على توازن سوق النقود.



ويشير المنحنى الأصلي LM إلى التوازن النقدي قبل تفعيل الزكاة، بينما يعكس المنحنى LMZ تأثير الزكاة في الطلب على النقود والمعروض النقدي، حيث يظهر انتقال منحنى LMZ إلى اليمين الذي يعكس زيادة دخل المستحقين للزكاة(Z⟶) مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود لأغراض المعاملات

والاحتياط، بالاضافة إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المرابحة لدافعي الزكاة ($L2r^e \rightarrow$) للحفاظ على قيمة الأموال من التأكل نتيجة الزكاة.

كما يظهر الرسم البياني أيضاً أن فعالية الزكاة في تحريك منحنى LM تعتمد على مرونة التحصيل الزكوي ومدى استجابة حصيلة الزكاة لتغير الدخلY، وطرائق توزيع الزكاة، وكفاءة الأجهزة المسؤولة، ويؤدي هذا التحول إلى زيادة مستويات الدخل الممكنة وانعاش للنشاط الاقتصادي، مع تعزيز السيولة وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

أما النموذج التالي:

$$\frac{MS}{P} = L_1(Y + Z) + L_2 r^e$$

حيث يشير كل من:

L1 : معامل حساسية الطلب على النقود بالنسبة للدخل.

Y: الدخل الاجمالي أو الفردي قبل الزكاة.

Z : الدخل الإضافي الناتج عن استلام الزكاة، والذي يزيد السيولة المتاحة للمستحقين.

L2: معامل حساسية الطلب على النقود بالنسبة للعائد.

r^e : العائد على الاستثمار الإسلامي.

MS: المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد.

P : مستوى الأسعار لضبط الطلب على النقود بالقيمة الحقيقية.

تأثير الزكاة على الاحتياطيات النقدية في الركود والتضخم

تعد الزكاة من الأدوات النقدية والاقتصادية الفعّالة في اقتصاد الإسلامي، إذ تؤثر بشكل مباشر على حجم الاحتياطيات النقدية للأفراد، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحًا بالنسبة للأموال النقدية، وأموال التجارة، وبعض الأوراق المالية التي يتم تقييمها بالقيمة السوقية، فالركود أو التضخم يؤديان إلى تغير قيمة هذه الأموال مقارنة بالنصاب، وبالتالي يترتب على ذلك تغير واجب الزكاة، وهو ما يؤثر على السيولة المتاحة للإنفاق أو التوظيف الاقتصادي (القرضاوي، 2016).

والنصاب هو الحد الأدنى لملكية المال التي يُفرض عليها الزكاة، ويُحدد غالبًا بالذهب أو بالفضة (85 غرام ذهب أو 595 غرام فضة) للأموال النقدية وأموال التجارة؛ وعليه، فإن انخفاض الأسعار خلال الركود يقلل من القيمة النقدية للأصول بالنسبة للنصاب، مما قد يؤدي إلى عدم وجوب الزكاة على فئة كانت الزكاة واجبة عليها سابقًا، ويترك لديهم مزيدًا من الاحتياطيات النقدية، ما يعزز القدرة على الإنفاق ويحفز النشاط الاقتصادي. بالمقابل، فإن ارتفاع الأسعار خلال فترات الرواج يزيد من قيمة الأموال بالنسبة للنصاب، ويجعل الزكاة واجبة على فئة كانت معفاة سابقًا، مما يقلل من فائض القوة الشرائية ويساهم في السيطرة على التضخم (القرضاوي، 2016).

من المهم الإشارة إلى أن هذا التأثير يقتصر على الأموال النقدية وأموال التجارة، بينما لا تتأثر الثروة غير النقدية، مثل: الثروة الزراعية والحيوانية بنفس الطريقة، إذ يُقدر نصابها بالكمية (مثل السنابل أو الإبل) وليس بالقيمة السوقية للنقد، وبالتالي يظل وجوب الزكاة فيها ثابتًا نسبيًا بغض النظر عن التغيرات الاقتصادية (Askari, et al., 2015).

مثلاً: إذا كان النصاب 10,000 دينار، ثم انخفضت قيمة الأموال خلال الركود إلى 9,000 دينار يجعل الزكاة غير واجبة، فيزداد الاحتياطي النقدي المتاح للإنفاق، أما عند ارتفاع القيمة خلال الرواج إلى11,000 دينار، تصبح الزكاة واجبة، فيتقلص جزء من الاحتياطي النقدي لصالح الزكاة، ما يسهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة؛ هذا يوضح دور الزكاة كأداة ذاتية الضبط للسيولة في الاقتصاد الإسلامي، تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي في الركود وتقليل التضخم في حالات الرواج.

ولتوضيح أثر الزكاة في السياسة النقدية وسوق النقود، نفترض اقتصادًا بسيطًا يبلغ فيه الدخل القومي (Y) نحو 1000 دينار، ويبلغ العرض النقدي الحقيقي (MS/P) نحو 500 دينار، وبافتراض أن تفعيل الزكاة أدى إلى إعادة توزيع 25 دينار لصالح الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود لأغراض المعاملات نتيجة زيادة الدخل الحقيقي.

وبافتراض أن دالة الطلب على النقود تأخذ الصيغة:

$$L = 0.5Y - 50r$$

فإن الطلب النقدي قبل تفعيل الزكاة يكون:

$$L_{=} 0.5(1000) - 50r$$

$$L = 500 - 50r$$

وعند التوازن النقدي:

500=500−50r⇒r=0

أما بعد تفعيل الزكاة، وبافتراض أن الدخل ارتفع إلى 1100 دينار نتيجة الأثر التحفيزي للزكاة، يصبح الطلب على النقود:

L=0.5(1100) −50

r=550−50r

ومع ثبات العرض النقدي الحقيقي عند(MS/P = 500) ، فإن التوازن النقدي الجديد يتحقق عند:

r ⇒ r=150−550=500

حيث يعكس هذا المثال انتقال منحنى LM إلى اليمين، بما يدل على أن تفعيل الزكاة يسهم في رفع مستوى الدخل التوازني، ويؤثر على معدل الفائدة بما يحقق توازنًا نقديًا جديدًا، دون اللجوء إلى التوسع في العرض النقدي. وبذلك تؤدي الزكاة دور أداة نقدية غير مباشرة تسهم في دعم الاستقرار النقدي، وتنشيط النشاط الاقتصادي في الأجل القصير.

ثانياً: الزكاة والاستقرار المالي

تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات والقرارات التي تستخدمها الحكومة وتوظفها ممثلة بسلطتها التنفيذية في مجالات الإنفاق العام، ومجالات الضرائب، وعادةً ما يعبر عن نشاط الحكومة الانفاقي بالموازنة العامة(إيرادات ونفقات)، ويكون لها شكلان إما سياسة مالية توسعية تلجأ لها الحكومة في حالة الكساد، أو سياسة مالية انكماشية تفعل في حالة الرواج(بني هاني، 2015).

وقد عرفها مشعل بأنها:" استخدام الدولة لميزانيتها العامة من الإيرادات والنفقات العامة؛ لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تم تحديدها في وقت معين، ويعتبر بيت مال المسلمين الجهة التي تختص بكل ما يرد الدولة أو يخرج منها مما يستحقه المسلمون من مال"(مشعل، 2001).

ويمكن القول بأن السياسة المالية عبارة عن برنامج تضعه الحكومة وتنفذه من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة تخدم الفرد والمجتمع، ولكي يتسنى للحكومة من الوصول إلى الأهداف المنشودة تستخدم العديد من الأدوات الاقتصادية التي تتماشى مع الأحكام الشريعة الإسلامية.

بما أن الزكاة إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، إذ تمثل أداة مالية ذات طابع تعبّدي وتنظيمي في آنٍ واحد، وتهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وعلى خلاف الضرائب في الاقتصاد الوضعي؛ فالزكاة تتميز بثبات أساسها الشرعي ووضوح مصارفها، مما يجعلها أداة مالية مستقرة وقابلة للتوظيف ضمن إطار السياسة المالية؛ لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل العدالة الاجتماعية والاستقرار المالي (Chapra, 2000).

وتسهم الزكاة في تحقيق العدالة التوزيعية، باعتبارها وسيلة لنقل جزء من الفائض المالي لدى الفئات القادرة إلى الفئات المستحقة، مما يحدّ من تركز الثروة ويقلل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. ويُعد هذا الدور أحد الأهداف الجوهرية للسياسة المالية، حيث ينعكس توزيع الدخل العادل إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي، ويعزز الطلب الكلي، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل (Kahf, 1999).

كما تؤدي الزكاة دورًا مهمًا في تحفيز الإنفاق العام غير التضخمي، إذ تُوجَّه أموال الزكاة إلى مصارف محددة شرعًا، مثل الفقراء والمساكين والغارمين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي دون اللجوء إلى التوسع في الاقتراض أو الإصدار النقدي. وبذلك تسهم الزكاة في تمويل جانب من النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، دون تحميل الموازنة العامة أعباء مالية إضافية، وهو ما يعزز كفاءة السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي (Obaidullah, 2016).

ومن منظور الاستقرار المالي، تساهم الزكاة في الحد من الدورات الاقتصادية الحادة، إذ تعمل كآلية تلقائية لإعادة التوازن في فترات الركود، من خلال ضخ السيولة في أيدي الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويخفف من حدة الانكماش، وفي فترات الرواج، تسهم الزكاة في امتصاص جزء من الفوائض المالية، بما يحدّ من الاختلالات الاقتصادية المحتملة (Ahmed, 2004).

وعليه، يمكن القول إن الزكاة تمثل أداة مالية فعّالة ضمن السياسة المالية الإسلامية، تجمع بين البعد الأخلاقي والوظيفة الاقتصادية، وتسهم في تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، بما يميز السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي عن نظيرتها في النظم الاقتصادية الوضعية.

وبما يتعلق بالموازنة العامة للدولة فأنها تتقسم عادةً إلى إيرادات ونفقات، حيث تتضمن الإيرادات الضرائب والرسوم التي تدخل مباشرة في خزينة الدولة وتُستخدم في تمويل الخدمات العامة، مثل بناء المدارس والمستشفيات وصيانة الطرق وغيرها. أما الزكاة فهي ليست جزءًا من الإيرادات العامة بالمعنى التقليدي، بل تعتبر مدفوعات تحويلية مشروطة بالشرع، لها شروط في جمعها وتحديد مصارفها الثمانية كما جاء في قوله تعالى:"إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (التوبة: 60).

وبالتالي، يقتصر دور الدولة في الزكاة على الجمع والإشراف والتنظيم لضمان وصولها إلى مستحقها، دون أن تُعتبر دخلًا حرًا للدولة يمكن إنفاقه كما في الإيرادات العامة، لكن هذا التنظيم يخفف الضغط على ميزانية الدولة ويضمن التوزيع العادل للثروة وفق الأحكام الشرعية، دون التأثير على الإنفاق العام (القرضاوي، 2016).

لذلك تعد الزكاة دعامة من الدعائم الاقتصادية للدولة، فهي مورد دائم لا ينضب وقائم مع قيام الدولة الإسلامية، فهي تؤخذ من الأغنياء الذي يرتفع لديهم الميل الحدي للادخار، وينخفض الميل الحدي للاستهلاك، وترد إلى الفقراء الذي يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض الميل الحدي للادخار، وقد يصل إلى الصفر في أغلب الأحيان، مما يزيد الطلب الفعال الذي يؤثر إيجابيا على الدخل القومي ومن خلال تأثيره يتغير السلوك الانفاقي والاستهلاكي والاستثماري لكل من الجهات الدافعة للزكاة والجهات المستحقة للزكاة، ويعبر عن الطلب الكلي الفعال بالدالة التالية:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل كل من AD الطلب الكلي الفعال، C الطلب الاستهلاكي، I الطلب الاستثماري، G الانفاق الحكومي، X-M صافي الميزان التجاري(ايدجمان، 1985).

ويعبر عن الطلب الاستهلاكي للفقراء والأغنياء بالدالة التالية.

$$C = a + mpc(y)\mathrm{r} + mpc(y)\mathrm{P}$$

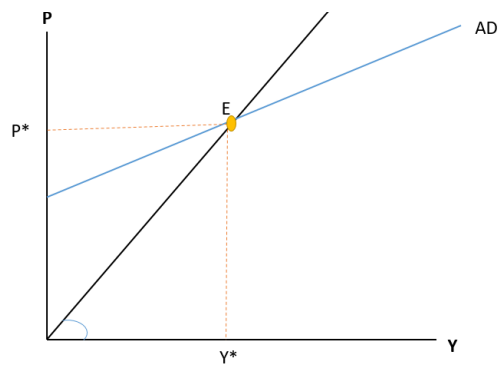
يمثل كل من a الإنفاق المستقل عن الدخل، $mpc(y)r$ الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء(الاستهلاك المحفز)،$mpc(y)p$ الميل الحدي للاستهلاك للفقراء(السهباني، 2016).

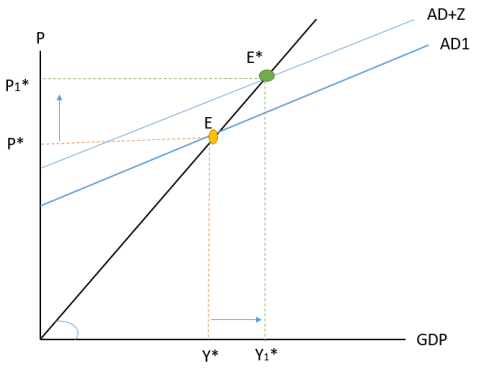
في حال تنفيذ آلية الزكاة فإن الإنفاق الاستهلاكي للفقراء يزداد في نفس الوقت فإن الإنفاق الاستهلاكي للأغنياء لا يتأثر، لأن الزكاة تدفع من الأموال المعدة للادخار وليس من الأموال المعدة للاستهلاك بالنسبة للأغنياء، وعليه تصبح دالة الاستهلاك كما يلي(السهباني،2016):

$$C = a + mpc(y - z)\mathrm{r} + mpc(y + z)\mathrm{P}$$

بناءً على ما سبق فإن الطلب الكلي الفعال للمجتمع ككل سوف يزداد ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

الطلب الكلي الفعال قبل الزكاة





الطلب الكلي الفعال بعد الزكاة

وعليه، فإن الدخل يتوزع على جزئين، الجزء الأكبر يذهب للاستهلاك وما يتبقى يذهب للادخار

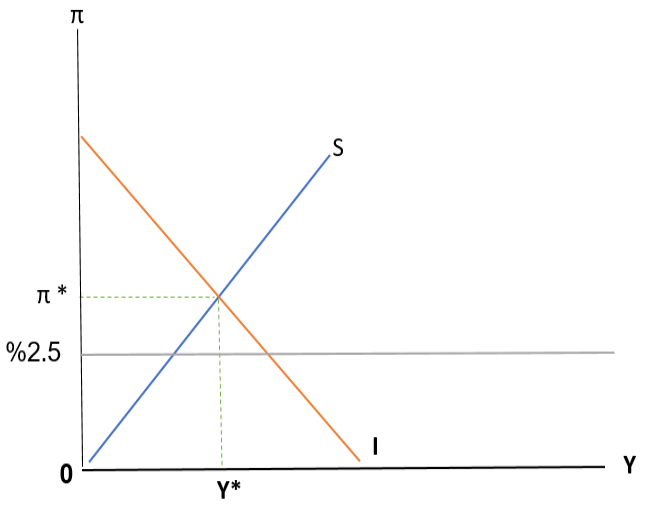
$$Y = C + S$$

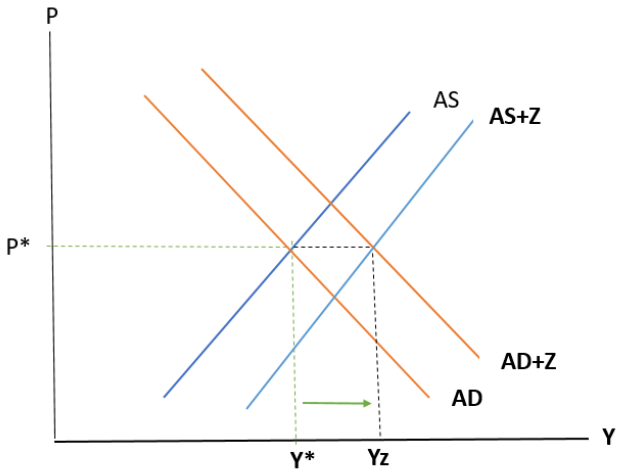
وعند التوازن وفي اقتصاد إسلامي يُحرّم الاكتناز فإن الأموال المدخرة تذهب جميعاً نحو الاستثمار، فالمسلم يستثمر ويستمر في الاستثمار حتى لو أصبح المعدل الحدي للربح أقل من مقدار الزكاة، طالما أنه أكبر من الصفر، على العكس من الاقتصاد الرأسمالي الذي يتوقف عن الاستثمار إذا كان معدل العائد أقل أو حتى مساوياً لسعر الفائدة (مشعل، 2001).

$$S = I$$

بيانيا يظهر التوازن بين الاستثمار والادخار عند نسبة الربح المتوقع، فالزكاة تؤثر على منحنى IS curve، ففي أوقات الكساد مثلاً فان الاستثمار يستمر طالما أن معدل الربح الصافي اكبر من الصفر، وهذا يعتمد على مقدار ومدة الأموال المدخرة، فإذا كانت الأموال المعطلة كبيرة ولمدة طويلة يكون الحافز على الاستثمار ملحاً بشكل كبير في حالة الركود مما يحرك العجلة الاقتصادية ويمضي قدما نحو الانتعاش

وبما أن الطلب الاستثماري مشتق من الطلب الاستهلاكي فإن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج من أجل تلبية الطلب المتزايد في الاستهلاك، فيظهر تأثير الزكاة بيانيا. وهذا بالتأكيد يعتمد على مرونة العرض، لأنه إذا كان هناك زيادة في الطلب، ولم يقابل بزيادة في الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أي حدوث تضخم، ومن هنا يبرز دور الزكاة في الحافز على الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج ومواجهة التزايد في الطلب وتجنب تآكل الأموال المدخرة بسبب ضريبة الزكاة فتكون المحصلة زيادة الدخل القومي من Y* إلى Yz مع بقاء الأسعار عند مستوى P* أو ارتفاع طفيف يكاد لا يذكر نتيجة النمو في الاقتصاد(متولي،1983).





تُبرز الأدبيات الحديثة أن الزكاة لا تعمل فقط كأداة شرعية لإعادة توزيع الدخل، بل يمكن أن تُدرَج ضمن نماذج السياسة المالية الوقائية (counter-cyclical fiscal policy) في الاقتصاد الإسلامي، مع تأثيرات واضحة على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الطلب الكلي، والناتج القومي، ومرونة الأسعار على سبيل المثال، توصلت دراسة (Yusoff,2006) إلى أن الزكاة يمكن أن تُستخدم ضمن الإطار الكلي للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، حيث يمكن تعديل توزيعها خلال مراحل دورة الأعمال: ففي فترات التوسع الاقتصادي تخفض الدولة الإنفاق الزكوي لتقليل الفجوة التضخمية، وفي حالات الركود يمكن زيادتها لتحفيز الطلب الكلي والاستثمار.

وتؤكد الدراسات الرياضية والتحليلية الحديثة أن الزكاة تؤثر في الطلب الكلي بما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتُسهم في تنشيط النمو الاقتصادي وتقليل تقلبات الدورة الاقتصادية سواء في الركود أو التضخم، في دراسة تحليلية، وجد الباحثان (Alsaad,2021 وAl-Rawabdeh) أن الزكاة تدفع نحو تحفيز النمو وحماية الاقتصاد من تقلبات المخاطر عبر رفع مستوى الطلب والاستهلاك، وكذلك توسيع الاستثمار، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

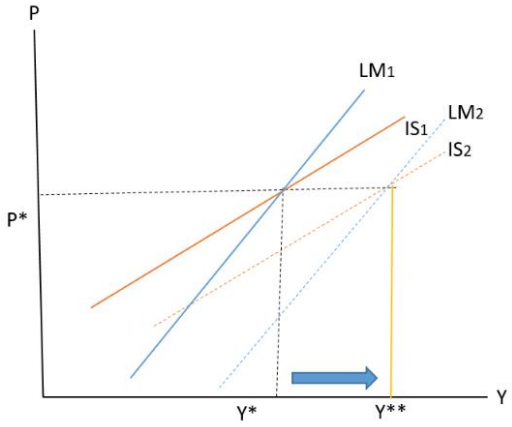
وفي السياق نفسه، أشار (Khreis et al,2024) إلى أن إدراج الزكاة ضمن حسابات الدخل القومي ودورة الدخل له تأثيرات مضاعفة على متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك توسيع الطلب الكلي وخفض معدلات البطالة وتحفيز الإنتاج المحلي، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية في المدى المتوسط إذا ترافق ذلك مع زيادة المعروض النقدي.

وقد تناولت بعض الدراسات العلاقة بين الزكاة والتضخم بشكل مباشر، ففي دراسة تمحورت حول النظرية التجارية والاتجاهات العامة في الاقتصادات الإسلامية، يشير (Antonio,et al,2021) إلى أن الزكاة يمكن أن تقلل من الضغوط التضخمية عندما يُعقَد توزيعها بين الاستثمار الإنتاجي والاستهلاك، وذلك لأن زيادة الطلب عبر الاستهلاك تواكَب بزيادة في المعروض عبر استثمار أموال الزكاة في القطاعات الإنتاجية، مما يحد من احتمال زيادة الأسعار.

بشكل عام، تكشف هذه الأدبيات أن الزكاة ليست سببًا تلقائيًا للتضخم كما قد يُفهم من زيادة الاستهلاك فحسب؛ بل إن أهميتها في السياسة المالية تنبع من دورها في تحفيز الاستثمار والإنتاج — وهو ما يساعد على زيادة المعروض الكلي بما يتوازى مع الطلب الكلي، مما يمكّنها من العمل كأداة استقرار اقتصادي بدلاً من أن تكون سببًا لزيادة الأسعار وحدها.

وبناءً على ما سبق، يظهر مدى فعالية آلية الزكاة في إحداث نمو اقتصادي من خلال زيادة الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي أدى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل الذي يعد المحرك الرئيس لعجلة الإنتاج فتكون المحصلة النهائية انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، مع استقرار المستوى العام للأسعار والتي تعد محور الأهداف الاقتصادية التي يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار النقدي والمالي ومن خلال النظر إلى الرسم نلحظ نقطة التوازن العام في سوق السلع المتمثلIS curve وسوق النقد المتمثل LM curve والتي يسعى الاقتصاد في الوصول اليها، ففي اقتصاد إسلامي يكون كل منIS -LM موجبان الميل بفعل فريضة الزكاة التي تعد من أقوى أدوات التحفيز الإستثماري، على العكس من الاقتصاد الرأسمالي الذي يكون فيه منحنى IS سالب الميل بفعل سعر الفائدة المثبطة للاستثمار(السبهاني، 2016).

ومما تقدم نجد أن الزكاة كأداة من أدوات السياستين المالية والنقدية تستخدم لإحداث نوع من التوازن والاستقرار المالي والنقدي، وزيادة النمو الاقتصادي والدخل القومي من غير الخوض في الدورات التجارية المسببة لحالات الكساد وتوابعه من انتشار للبطالة والفقر، أو حالة الرواج وتوابعها من تضخم واتساع للفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل تقوم على اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المستحقة من غير انتقاص من ثروات الأغنياء، وتزيد المنافع الكلية للمجتمع مع الحفاظ على استقرار دوران النقد والقوة الشرائية له، وتحمي المجتمع من الكساد وسلبياته. ومن آثار الزكاة الاقتصادية تخفيف العبء على الحكومة التي تقوم بزيادة الانفاق من أجل انعاش الاقتصاد والوصول إلى حالة التوازن المنشودة.



ولتوضيح الأثر الاقتصادي للزكاة بصورة تطبيقية، نفترض اقتصادًا بسيطًا يبلغ فيه الدخل القومي (Y) نحو 1000 دينار، ويُقدّر حجم أموال الزكاة المحصلة بنسبة 2.5% من الدخل القومي، أي ما يعادل 25 دينار، وبافتراض توجيه هذه الأموال بالكامل إلى الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك (MPC = 0.9)، فإن الأثر المضاعف للزكاة على الدخل القومي يُحسب وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{\quad} \times z$$

$$\Delta Y = \frac{1}{\quad} \times 25 = 250$$

ويُظهر هذا المثال أن توظيف أموال الزكاة يؤدي إلى زيادة ملموسة في الطلب الكلي والدخل القومي، بما يعكس قدرة الزكاة على تحفيز النشاط الاقتصادي دون الحاجة إلى استخدام أدوات توسعية نقدية أو مالية تقليدية، وهو ما يدعم النتائج النظرية التي توصلت إليها الدراسة، ويعزز استخدام نموذج المضاعف المالي الفرضية القائلة بأن الزكاة ومن خلال إعادة توجيه الدخل نحو الفئات الأكثر إنفاقًا، تؤدي إلى تعظيم الأثر التوسعي للإنفاق في الاقتصاد، فكلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة، اتسعت قدرة السياسة المالية القائمة على الزكاة على التأثير في الناتج القومي، وهو ما يجعلها أداة فعالة ضمن إطار السياسة المالية الكلية، ولا سيما في الاقتصادات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو مع الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية.

ولكل مقام مقال وبهذا المقال يجب الاشارة إلى التجربة الماليزية في إدارة الزكاة، حيث تُعدّ ماليزيا من الدول الرائدة في تطبيق نظام الزكاة بصورة مؤسسية من خلال مجالس الزكاة الرسمية التابعة لحكومات الولايات، حيث يتم جمع أموال الزكاة وتوزيعها وفق آليات منظمة ومعلنة. وقد أسهم هذا التنظيم المؤسسي في تعزيز كفاءة تحصيل الزكاة وزيادة حجم الموارد المحصلة، مما انعكس إيجابًا على البرامج الاجتماعية والاقتصادية الممولة من أموال الزكاة.

وأظهرت التجربة الماليزية أن توجيه أموال الزكاة نحو برامج التمكين الاقتصادي، مثل دعم المشروعات الصغيرة، والتدريب المهني، والمساعدات الإنتاجية، أدى إلى تحسين مستويات الدخل للفئات المستحقة وتقليل معدلات الفقر، الأمر الذي دعم الطلب الكلي الحقيقي وساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما أسهم انتظام تدفقات الزكاة في تحسين دوران النقود داخل الاقتصاد، وتقليل مظاهر الاكتناز، وهو ما يدعم النتائج النظرية التي توصلت إليها هذه الدراسة بشأن دور الزكاة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي (Mohd nor, et al., 2024).

وتنسجم هذه النتائج التطبيقية مع التحليل النظري الذي قدمته الدراسة، حيث تؤكد أن الزكاة، عند إدارتها بشكل مؤسسي فعّال، يمكن أن تمثل أداة اقتصادية داعمة للسياسات المالية والنقدية، دون التسبب في آثار جانبية تضخمية أو اختلالات نقدية.

وفي ذلك يقول ابن خلدون في مقدمته: "وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل، ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار، ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها" (ابن خلدون، 1981).

النتائج والتوصيات:

النتائج

- تعد الزكاة فريضة دينية، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام؛ فهي عباد مالية يتقرب بها العبد إلى ربه بالإضافة إلى كونها أداة توازن اقتصادي تلقائي.
- تعد الزكاة نظام مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء في محاولة لردم الفجوة الاقتصادية بينهم من خلال نظام التكافل الاجتماعي
- إمكانية استخدام آلية الزكاة كأداة في السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وزيادة النمو الاقتصادي، والدخل القومي من غير آثار جانبية .
- ساعدت الزكاة على معالجة الاضطرابات الاقتصادية، مثل: الركود التضخمي، كما قضت على التضارب والتعارض في الأهداف الذي يحدث في الاقتصاد الرأسمالي.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى توصية رئيسية ومفادها قيام الدولة الإسلامية بفرض سلطتها على عبادة الزكاة من حيث جمعها من أصحاب الأموال وتوزيعها على مستحقيها كي يسهم في حل الكثير من المعضلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأنظمة الاقتصادية في الوقت الحالي، ويندرج تحتها جملة من التوصيات الفرعية المبنية على النتائج التي توصلت لها الدراسة، وهي:

- تعزيز الدور المؤسسي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي من خلال ضرورة تفعيل فريضة الزكاة ضمن إطار مؤسسي منظم، بما يضمن تحقيق مقاصدها التعبدية والاقتصادية في آنٍ واحد، وبما يعزز دورها كأداة توازن اقتصادي تلقائي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الإسلامي.
- دمج الزكاة في منظومة السياسة المالية والاجتماعية، حيث تؤكد الدراسة على أهمية توظيف الزكاة كنظام فعال للمدفوعات التحويلية من الفئات القادرة إلى الفئات المستحقة، بما يسهم في تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز نظام التكافل الاجتماعي، ودعم الطلب الكلي الحقيقي بصورة مستدامة.
- الاستفادة من الزكاة كأداة تكاملية في السياسة النقدية، حيث توصي الدراسة باستخدام آلية الزكاة كأداة غير تقليدية مساندة للسياسة النقدية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي دون الاعتماد على أدوات سعر الفائدة، ويساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي دون آثار جانبية تضخمية.
- تبني الزكاة كآلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، لأن الدراسة تشير إلى أهمية توظيف الزكاة في معالجة الاضطرابات الاقتصادية المعاصرة، مثل الركود التضخمي والدورات الاقتصادية الحادة، لما لها من قدرة على الحد من تعارض الأهداف الاقتصادية الذي تعاني منه النظم الرأسمالية، وتحقيق قدر أعلى من التناسق بين أهداف النمو، والاستقرار، والعدالة الاجتماعية.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الزكوية والسلطات الاقتصادية توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق المؤسسي بين هيئات الزكاة والبنوك المركزية والجهات المعنية بالسياسات المالية، بما يضمن تعظيم الأثر الاقتصادي للزكاة وتحقيق المواءمة بين السياستين المالية والنقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي.

المصادر والمراجع

بني هاني، ع. (2015). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (ط4). عمّان: دار وائل للنشر.

السبهاني، ع. (2016). *مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية* (ط1). الأردن: مطبعة حلاوة.

السبهاني، ع. (2016). *الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف* (ط1). الأردن: مطبعة حلاوة.

السحيباني، م. (2008). *الآثار الاقتصادية للزكاة*. مركز البحوث بالهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دار كنوز إشبيليا.

طيار، س. وسعيداني، س. (2022). دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي: دراسة حالة مؤسسة الزكاة في الأردن والسودان وماليزيا. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، 6(2)، 301–319.

عبدلاوي، ع. (2011). *نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي*. في المؤتمر الدولي الثامن حول الاقتصاد الإسلامي. الدوحة.

عفر، ع. (1980). *السياسة الاقتصادية في الإسلام*. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية الحديثة.

غربي، ع. (2018). *الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

القرضاوي، ي. (2016). *فقه الزكاة*. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

القرعان، ع. والحكيم، م. (2015). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية اقتصادية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*.

الكبيسي، ف. (2017). أثر الزكاة في بعض المتغيرات التنموية. *مجلة كلية الشريعة والقانون*، دقهلية.

الكفراوي، ع. (2005). *السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي*. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

متولي، م. (1985). التوازن العام والسياسات الاقتصادية في اقتصاد إسلامي. *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*.

مسعودي، خ. (2016). *الزكاة ومساهمتها في ضبط التضخم* (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

مشعل، ع. (2001). *آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي* (أطروحة دكتوراه). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

REFERENCES

Al-Rawabdeh, S., & Alsaad, A. (2021). Macroeconomic activity and role of zakat in achieving economic stability (Aggregate supply and economic variables). ***Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences***. https://doi.org/10.26389/ajsrp.a140321

Antonio, M. S., Firdaus, A. M. J., & Jebel, A. M. (2021). The role of zakat in overcoming inflation and unemployment: Revisiting the trade-off theory. ***Islam and Civilizational Renewal, 12***(1), 1–18. https://doi.org/10.52282/icr.v12i1.822

Askari, H., Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2015). ***Introduction to Islamic economics: Theory and application***. John Wiley & Sons.

Chapra, M. U. (2000). ***The future of economics: An Islamic perspective***.

Hicks, J. R. (1937). Mr. Keynes and the "Classics": A suggested interpretation. ***Econometrica, 5***(2), 147–159. https://doi.org/10.2307/1907242

Judijanto, L., Jainudin, J., & Ngampo, H. (2025). Zakat as a fiscal policy tool in the perspective of Islamic economics. ***West Science Islamic Studies, 3***(3), 219–225. https://doi.org/10.58812/wsiss.v3i03.2065

Juhro, S. M., Syarifuddin, F., & Sakti, A. (2025). Basic theory of money in Islam. In ***Inclusive welfare*** (pp. 275–321). Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-96-0051-9_9

Kahf, M. (1999). The performance of the institution of zakah in theory and practice. Paper presented at the ***International Conference on Islamic Economics***.

Khreis, N., Al Badarin, A., & Al-Jarrah, M. (2024). Introducing zakat to national income accounts. ***Jordan Journal of Islamic Studies, 20***(4).

Masrifah, A. R., & Safitri, F. I. (2021). The impact of zakat on money demand function: Evidence from muzakki in Indonesia. ***Journal of Economics and Business Islam, 7***(2), 308–326. https://doi.org/10.20473/jebis.v7i2.28670

Mohd Nor, S., Yaacob, S. E., & Abdul Rahman, A. (2025). Digitizing zakat distribution in Malaysia: A case study on application process at Kedah State Zakat Board. ***Samarah: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam, 8***(3), 1901–1927.

Obaidullah, M. (2016). ***Islamic financial services***. Islamic Research and Training Institute.

Yusoff, B. M. (2006). Fiscal policy in an Islamic economy and the role of zakat. ***IIUM Journal of Economics and Management, 14***(2), 117–145.

.